تعتزم انتاجها؛ كما ان مصر ضد انتشار الصواريخ في منطقة الشرق الاوسط، وان هذه الصواريخ التي يبلغ مداها ما بين ٣٠٠ كيلومتر[٤] وأكثر، يتعيّن ان تكون ضمن اتفاقية اقليمية لحظر الاسلحة، وتتضمن، أيضاً، حظر الاسلحة النووية والكيميائية؛ كما أكد ان مصر تصرّ على ان الحلول السلمية هي الاساس في تصفية جذور المشاكل القائمة في منطقة الشرق الاوسط، من اجل تحقيق الاستقرار الذي تراه أساساً للأمن في المنطقة. كذلك تضمّن تصريح وزير الدفاع المصري ان الجيش المصري، خلال حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كان قوامه حوالى مليون مقاتل؛ أمّا الآن، فتعداد القوات المسلّحة المصرية لا يتعدّى نصف المليون مقاتل، وذلك نتيجة توقيع اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل العام ١٩٧٩[٥]. هذا كله كان نتيجة التسوية التي تمّت بين مصر واسرائيل والتي شملت عناصر رئيسة، كان أبرزها: ١ ـ وجود مناطق عازلة بين القوات يتواجد عليها الشرطة المدنية فقط؛ ٢ ـ وجود مناطق تسيطر عليها قوات حدودية؛ ٣ ـ وجود مناطق ذات قوات محدودة التسلّح. وقد طبقت هذه البنود في القوات المسلّحة المصرية المنتشرة في سيناء طبقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد.

ويعتقد بأن مصر تلعب دوراً هامّاً في جهود التسوية حال حدوثها، نتيجة وجود علاقات دبلوماسية بينها وبين اسرائيل؛ ولوجود علاقات متميّزة مع الولايات المتحدة الاميركية؛ وعلاقات قوية، أيضاً، مع الاردن، باعتبار كليهما ضمن دول مجلس التعاون العربي؛ وعلاقات طيبة مع دولة فلسطين، علاوة على التحسّن الملموس في علاقات مصر مع سوريا في الفترة الاخيرة[٦]؛ كذلك تشكيل اللجنة الثنائية المشتركة الدائمة بين مصر وفلسطين، التي شكّلت في نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٩، اثر لقاء وفد رفيع المستوى يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية والمسؤولين في وزارة الخارجية المصرية للتنسيق ومتابعة الامور كافة المتعلقة بالتحرّك السياسي العام في منطقة الشرق الاوسط الخاصة بالقضية الفلسطينية، بغرض تطوير وتدعيم العلاقات الثنائية الفلسطينية ـ المصرية، علاوة على التشاور واللقاءات المستمرة بين رئيس جمهورية مصر العربية، حسني مبارك، ورئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، وكان أهمّها اللقاء الثنائي في القاهرة في الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي، وتلاه لقاء آخر في غضون اسبوع لاستعراض ردود أفعال المقترحات المصرية الاخيرة حول عملية السلام وهي التي عرفت بـ «مشروع النقاط العشر» المصري.

الامن المتبادل بين القوتين العظميين

في اطار النظرة المستقبلية واحتمال تحقيق تسوية للصراع في منطقة الشرق الاوسط، وضرورة تحقيق أمن متبادل بين دول المنطقة، نرى ان التجارب التي خاضتها الدولتان العظميان يمكن ان تتخذ كمرشد الى اسلوب تحقيق الأمن المتبادل في منطقة الشرق الاوسط. الّا ان الضمانات المتّبعة بين الدولتين يختلف تطبيقها نسبياً في المنطقة، خاصة:

- ان كلا القوتين العظميين تعتبر نفسها العدو الرئيس للأخرى، وهو ما يستلزم تكريس جهد كل منهما نحو الآخر. الّا ان هذا الامر يختلف بالنسبة الى التهديدات المحدقة بمنطقة الشرق الاوسط. ولتوضيح ذلك، نضرب مثلاً بالاعتبارات التي يقيمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية تجاه الصين. فالاتحاد السوفياتي يعتبر قوة الولايات المتحدة الاميركية العسكرية تفوق بكثير ما تشكّله القوات المسلّحة الصينية. والامر عينه ينطبق على الولايات المتحدة الاميركية في نظرتها الى مقارنة قوة الاتحاد السوفاتي بالقوات المسلّحة الصينية. أي ان تحييد كل من القوتين العظميين للأخرى، والدخول معها في اتفاقيات حدّ للاسلحة، ستكفل لكل منهما تركيز استعداداتها لمواجهة